«كريدي أغريكول» يخطط لبيع جزء من حصته بـ«السعودي الفرنسي»

صرحت مصادر لوكالة «بلومبيرغ» أن بنك «كريدي أغريكول» الفرنسي قد غير خطته بخصوص بيع كامل حصته البالغة 31٪ في «السعودي الفرنسي» والتخارج من السوق السعودي، إلى بيع جزء فقط من حصته في البنك. واضافت المصادر، بحسب قناة «العربية»، أن «كريدي أغريكول» ناقش خططه بالنسبة للسعودي الفرنسي مع «ساما»، كما بدأ مباحثات مع مشترين محتملين لبيع جزء من حصته التي تبلغ قيمتها 2,6 مليار دولار. وأضافت المصادر أن «كريدي أغريكول» قد اختار «جي بي مورغان» لتقديم المشورة الفنية في صفقة البيع.

8,3 مليارات دولار إجمالي أرباح القطاع المصرفي بدول التعاون في الربع الأول

البنوك الكويتية ثاني أعلى نمو بالأرباح.. خليجياً

شريف حمدي

رغم ارتفاع المخصصات الاحترازية التي اتخذتها البنوك الكويتية في الربع الأول من العام الحالي بنحو 166 مليون دينار مقارنة بـ141 مليون دينار في ذات الفترة من 2016 بنسبة ارتفاع 17٪، إلا ان قطاع البنوك الكويتية حقق نموا في الأرباح بلغ 6٪ مع نهاية الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالي، لتحل في المرتبة الثانية من حيث النمو بعد البنوك المدرجة بسوق أبوظبي المالي بنسبة نمو 6,7٪.

ويدل ارتفاع أرباح البنوك الكويتية رغم ارتفاع المخصصات على قوة البيئة التشغيلية التي جعلتها الأفضل في الأداء من حيث صافي الأرباح الفصلية لتحل في المرتبة الثانية من حيث نمو صافي الأرباح على أساس سنوي مقارنة بإجمالي صافي أرباح البنوك الخليجية الأخرى التي تباين أداؤها ما بين الارتفاعات والانخفاض في الأرباح.

ويتضح من خلال نمو أرباح البنوك الكويتية أنها قادرة على مواجهة التحديات، كما تشير إلى قوة المؤشرات المصرفية وسلامة أوضاع البنوك المالية التي وصل إجمالي أصولها الى 73,1 مليار دينار (ما يعادل قرابة 240 مليار دولار) بنهاية الربع الأول بحسب القوائم المالية لكل بنك.

وأظهرت إحصائية أعدتها «الأنباء» معتمدة على أرقام شركة كامكو للاستثمار ووحدة الأبحاث لديها، ما يلي:

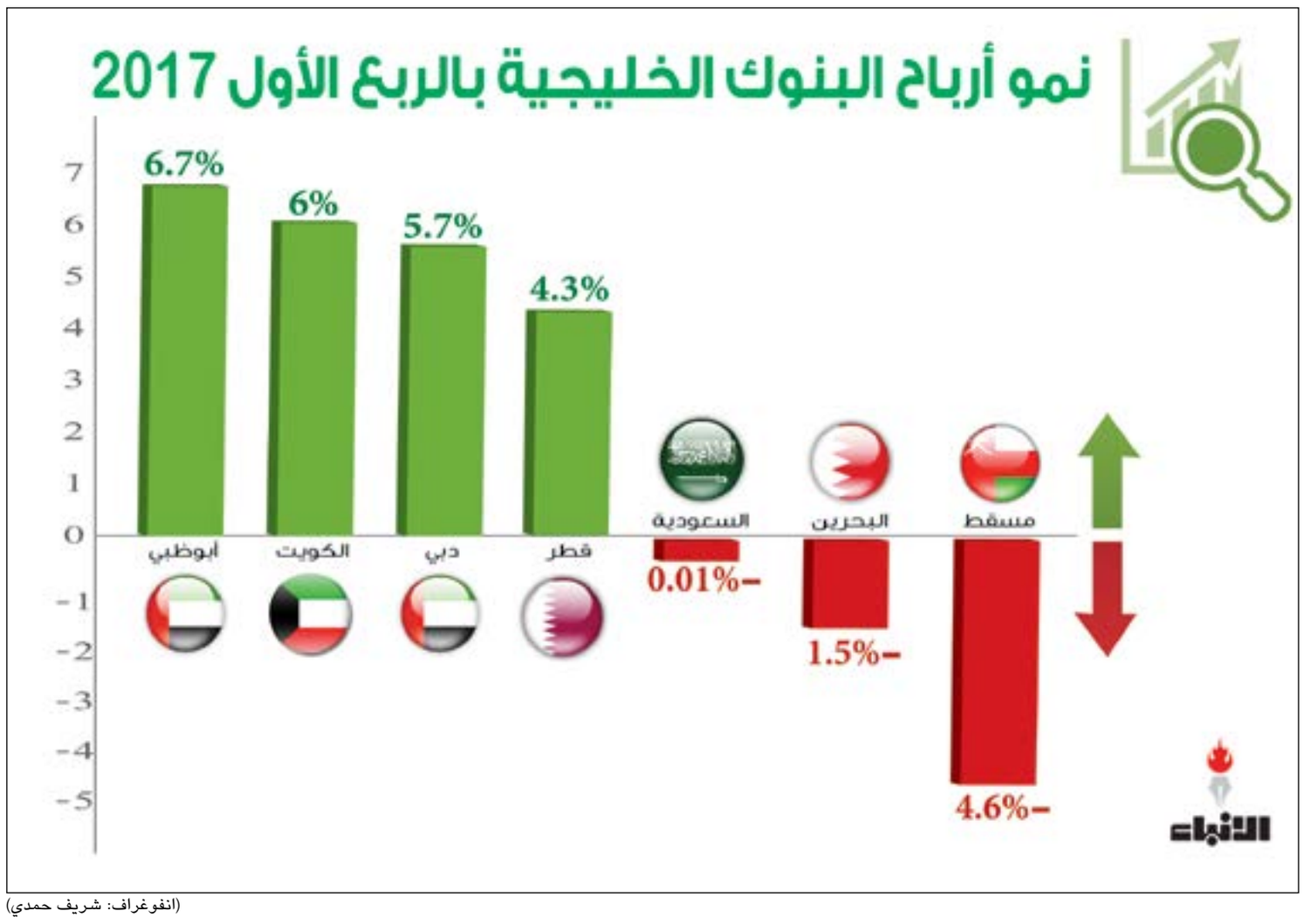

(انفوغراف: شريف حمدي)

بلغ إجمالي ما حققته قطاعات البنوك في الأسواق الخليجية 8,3 مليارات دولار مقارنة مع 8,13 مليارات دولار في الربع الأول من 2016 بنسبة نمو طفيفة بلغت 0,13٪، وهو ما يعكس تباطؤ النمو الاقتصادي بدول الخليج.

● جاءت البنوك في أبوظبي بالصدارة من حيث نمو الأرباح بنسبة 6,7٪، إذ حققت 5,8 مليارات درهم تعادل 1,6 مليار دولار، علما ان قطاع البنوك يضم شركات تمويل.

● البنوك الكويتية حلت ثانيا بنمو 6٪، محققة 244 مليون دينار تعادل 800 مليون دولار.

● في المرتبة الثالثة جاء بنوك دبي بنسبة نمو 5,7٪ محققة 3,8 مليارات درهم تعادل مليار دولار، علما ان قطاع البنوك يضم شركات تمويل.

● البنوك القطرية جاءت في المرتبة الرابعة من حيث تحقيق نمو في أرباح الربع الأول من العام الحالي بنسبة 4,3٪، إذ حققت 5,3 مليارات ريال تعادل 1,4 مليار دولار، علما ان قطاع البنوك يضم شركات تمويل.

● على صعيد أكبر الاقتصادات الخليجية تراجع صافي أرباح البنوك السعودية بما نسبته 0,01٪ حيث تراجعت إلى 11,6 مليار ريال بما يعادل 3 مليارات دولار.

● تراجعت أرباح بنوك البحرين بنسبة 1,5٪ ببلوغها 96 مليون دينار بحريني تعادل 252 مليون دولار.

● كانت بنوك سوق مسقط الأكثر تراجعا بالأرباح بنسبة 4,6٪ ببلوغها 105 ملايين ريال تعادل 270 مليون دولار، علما ان قطاع البنوك يضم شركات تمويل.

تعاني البنوك الخليجية من بيئة تشغيلية صعبة منذ نهاية العام 2015 والتي تزامنت مع تراجع اسعار النفط الى مستويات منخفضة بشكل قياسي لتفقد 80٪ من قيمتها حيث تراجعت الى مستويات 20 دولارا للبرميل من مستويات الـ 100 دولار وهو ما أدى الى ظهور عجز بالموازنات العامة للدول الخليجية خلال السنة الماضية.

أعلنت الكويت عن عجزا بلغ 7,9 مليارات دينار بحسب الموازنة التقديرية للسنة المالية 2017 ـ 2018 والتي تصل إيراداتها التقديرية الى 13,3 مليار دينار ووصلت النفقات التقديرية الى 19,9 مليار دينار فيما يتم تحويل جزء يقتطع من الإيرادات الى صندوق الأجيال القادمة.

وفي المقابل تستفيد البنوك الكويتية من الفرص المتاحة لتمويل المشروعات الاستثمارية القائمة بالاقتصاد الكويتي والتي أطلقتها الدولة ضمن رؤية الكويت 2035، حيث حافظت الحكومة على قيمة الإنفاق الاستثماري في الموازنة العامة للدولة من أجل إنعاش النمو الاقتصادي على الرغم من العجز واستمرار تذبذب أسعار النفط عالميا.

بنوك أبوظبي الأعلى نمواً بـ 6,7٪.. و«السعودية» تشهد ثباتاً نسبياً بالأرباح

ارتفاع أرباح المصارف بالكويت رغم زيادة المخصصات ما يعكس قوة البيئة التشغيلية

73 مليار دينار إجمالي أصول البنوك المحلية بنهاية الربع الأول

ارتفاع معدل الدين لـ 250 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي

جبل الديون الصينية يشكّل مخاطر على النمو في الأجل الطويل

شهدت الصين طفرة غير مسبوقة في الائتمان دفعت بمعدلات النمو في البلاد لأعلى بدرجة كبيرة في أعقاب الأزمة المالية العالمية. ولضمان عدم حدوث أزمة مالية كبيرة بسبب التراكم الهائل للديون، سيتوجب على صناع السياسة في الصين إحراز تقدم أكبر في مجال الإصلاحات التي تحول دون حدوث زيادة إضافية في الديون. وعلاوة على ذلك، يجب على الصين التصدي لقضية الموازنة بين الاستقرار المالي والنمو. فالحفاظ على معدلات نمو عالية يتطلب تقديم محفزات في جانب السياسات، وهو ما من شأنه أن يزيد عبء الدين. وللحد من المخاطر طويلة الأجل من خلال تخفيض كبير للديون، سيتوجب على السلطات القبول بمعدلات نمو أقل من تلك التي يقبلونها حالياً.

ارتفعت ديون الصين إلى مستوى هائل. فقد بلغ إجمالي الديون أكثر من 250٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، منها حوالي 160٪ من قبل قطاع الشركات أو المؤسسات المملوكة للدولة.

في أعقاب الأزمة المالية، كانت السلطات قد أحدثت طفرة في ائتمان الشركات بغرض تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الصناعية والعقارية في محاولة لمواجهة التراجع في الطلب الخارجي على الصادرات، وكانت تلك الطفرة المحرك الرئيسي للنمو حتى ذلك الحين. وعلاوة على ذلك، قدمت السلطات ضمانات ضمنية للقروض ودعماً لأسعار الفائدة بهدف زيادة تحفيز الإقراض من أجل الحفاظ على النمو في المدى القصير. غير أن هذه العملية خلقت زيادة كبيرة في فائض الطاقة الإنتاجية عبر جميع القطاعات.

ديون الشركات الحكومية وصلت إلى 160 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي

من المحتمل أن يكون تأثير التراكم السريع للديون في غاية السلبية على الاقتصاد وأن يهدد النمو طويل المدى. وهناك ثلاث طرق رئيسية يمكن من خلالها أن يحدث ذلك:

1 ـ يمكن أن يؤدي فائض الطاقة الإنتاجية إلى ركود المبيعات وتراجع الأرباح وهو ما قد ينتج عنه تسريح للعمال وانخفاض في الاستهلاك وامتداد تأثير ذلك إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد.

2 ـ من شأن ارتفاع عبء الدين أن يصعّب على الشركات المملوكة للدولة مهمة خدمة ديونها، وأن يلحق أيضاً ضرراً بأرباحها. وقد يؤدي ذلك إلى زيادة الديون المتعثرة والتأثير على الميزانيات العمومية للبنوك، ما قد يجبر الحكومة على التدخل والدفع إلى خفض الاستهلاك والاستثمار.

3 ـ من شأن توقعات انخفاض نمو الأرباح أو عدم القدرة على خدمة الديون أن تقلق الشركات المستثمرة وتؤدي إلى هروب رؤوس الأموال للبحث عن عوائد أعلى في أسواق أخرى. وبالتالي قد يؤدي ذلك إلى إضعاف اليوان وزيادة عبء الدين الخارجي للصين، مما يزيد من حدة تأثير ارتفاع الديون.

وخلال العامين الماضيين، تحققت جميع هذه العوامل الثلاثة، لكن ليس إلى درجة إحداث أزمة متواصلة من فقدان الثقة أو تباطؤ حاد في النمو كما كان يتخوف البعض. وقد تراجع نمو الأرباح في بعض القطاعات التي تشهد فائضاً في الطاقة الإنتاجية كالفحم والصلب. وارتفعت الديون المتعثرة الرسمية من 1,0٪ من إجمالي الديون في عام 2011 إلى 1,7٪ بنهاية 2016 وإدراكاً منها لهذه المخاطر، زادت السلطات الصينية تركيزها على ضمان الاستقرار المالي. فقد قام بنك الشعب الصيني خلال عام 2016 وفي مطلع 2017 بتشديد السياسة النقدية والضوابط المالية والإشراف الرقابي.

هل تمثل قروض «أمازون» بداية للمصارف التكنولوجية؟

تخطط «أمازون» لتوسيع إقراضها للشركات الصغيرة في الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة، في تحد مباشر للبنوك الكبرى التي هيمنت تاريخيا.

وتمدد «أمازون» الائتمان قصير الأجل إلى الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر التي تبيع في سوقها، وفقا لما ذكرته «فاينانشيال تايمز»، كما أن شركة التجزئة الشهيرة لديها الكثير من البيانات عن أداء البائعين لديها، مما يسمح لها بانتقاء المقترضين.

كما تولد عمليات خدمات الشركة عبر الإنترنت للتجزئة الكثير من النقد، وفي حال رغبت الشركة المزيد فإن المستثمرين أو المقرضين سيقدمون لها ذلك بسعادة.

ويمكن للشركات التقنية الأخرى التي لديها سيولة فائضة أن تحذو حذو «أمازون»، فيمكن تخيل أن تقرض «أبل» المال لمطوري التطبيقات أو تمول «غوغل» استديوهات مستقلة من أجل «يوتيوب» أو تتجه «فيسبوك» نحو المدفوعات.

ويعد دعم الأعمال الصغيرة التي تهملها البنوك أمرا جيدا، كما أن الإقراض يزيد من الولاء، ولكن إذا كان من يقرض هو مزود تكنولوجيا المعلومات، وهو أيضا الموزع فإنه ستقل احتمالية عمل الشركات من خلال مقدم منافس آخر للخدمة، كما أن المصارف التكنولوجية تحتوي على العديد من المخاطر.

ومع تقديم «أمازون» قروض بقيمة 3 مليارات دولار فإنه من غير المحتمل أن يسبب ذلك مشكلة، ولكن بمرور عقود فإن الكثير من المال سيقدم لعدد قليل من المقترضين مما سيتجه في النهاية إلى قرارات إقراض ضعيفة، هذا وتكون المصارف حذرة من إقراض الشركات الصغيرة لأنها عالية المخاطر.

«أمازون» تبدأ في بيع السيارات على الإنترنت

بدأت شركة «أمازون» في توظيف طاقم عمل كخطوة أولى ضمن خطتها لبيع السيارات على الإنترنت في أوروبا، بحسب مجلة «أوتوموبيلوش» الألمانية.

ونقلت المجلة عن المتخصص في صناعة السيارات «كريستوف مولر» أنه قد تم تعيينه كمسؤول عن علاقات «أمازون» الأوروبية مع صناع السيارات، كما تم تعيين مديرين تنفيذيين لمبيعات السيارات.

يذكر أن «مولر» خبير السيارات السابق في شركة الاستشارات «أوليفر ويمان» سيقود أعمال أمازون في سوق السيارات. وتخطط الشركة الأميركية لإدارة أعمالها للسيارات من «لوكسمبورغ»، كما تتطلع إلى المملكة المتحدة كسوق تجريبي محتمل.